

## قانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٩١

يربط موازنة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين  
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة المصرية للرقابة على التأمين للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٥٣١٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره خمسة ملايين وثلاثمائة وعشرة آلاف جنيه ) وذلك وفقا لما يلي :

#### أولا - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٥٢١٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره خمسة ملايين ومائتان وعشرة آلاف جنيه ) موزعة على البابين التاليين :

( ١ ) جملة الباب الأول : أجور بمبلغ ١٩٨٠٠٠٠٠ جنيه .

( ب ) جملة الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٣٢٣٠٠٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٢٧٥٥٠٠٠٠ جنيه فائض يؤول للحكومة .

#### ثانيا - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره مائة ألف جنيه ) كلها بالباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية .

#### ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٥٢١٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره خمسة ملايين ومائتان وعشرة آلاف جنيه ) كلها بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية .

**رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :**

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره مائة ألف جنيه ) جميعها في الباب الثالث : الإيرادات الرأسمالية المتنوعة .

**( المادة الثانية )**

تسرى أحكام التاشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع أحكام القانون المنشئ للهيئة .

**( المادة الثالثة )**

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث ( الاستخدامات الاستثمارية ) إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

**( المادة الرابعة )**

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما ينحصر لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

**( المادة الخامسة )**

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية .

**( المادة السادسة )**

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩١

يبهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سنة ١٤١١ هـ

( الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٩١ م ) .

**حسنى مباركة**

بيان موازنة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين  
للعام المالي ١٩٩٢/٩١

الإيرادات		الاستخدامات	
١٩٩١/٩٠	٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١
٤٦٠٠٠٠٠٠	٥٢١٠٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠٠	٥٢١٠٠٠٠٠
٤٦٠٠٠٠٠٠	٥٢١٠٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠٠	٥٢١٠٠٠٠٠
٨٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
—	—	٥٥٠٠٠٠	—
٨٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
٤٦٨٥٠٠٠٠	٥٣١٠٠٠٠٠	٤٦٨٥٠٠٠٠	٥٣١٠٠٠٠٠
<p>(١) الإيرادات التجارية : باب ٢ - الإيرادات التجارية والتحويلات التجارية جملة الإيرادات التجارية (أ) ... (ب) الإيرادات الرأسمالية : باب ٣ - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة باب ٤ - القروض والتسهيلات الائتمانية جملة الإيرادات الرأسمالية (ب) ... إجمالي الإيرادات ...</p>		<p>(١) الاستخدامات التجارية : باب ١ - الاجور ... باب ٢ - النفقات والتحويلات التجارية جملة الاستخدامات التجارية (أ) ... (ب) الاستخدامات الرأسمالية : باب ٣ ... استخدامات الاستثنائية باب ٤ - - - - - استخدامات الرأسمالية ... جملة الاستخدامات الرأسمالية (ب) ... إجمالي الاستخدامات ...</p>	